رئيساً للحزب، مما شكل مساهمة في شق الحركة الوطنية المعارضة لسياسة الانتداب»[٥٣].

وحول هذا الموضوع، أكد محمد عزة دروزه ان رئيس جهاز الاستخبارات البريطانية في القاهرة، الجنرال تشارلز كلايتون، «لعب دوراً هاماً في تشكيل هذا الحزب»[٥٤].

وفي اوائل سنة ١٩٢٤، تأسس، في نابلس، حزب الزراع. وقد عرف هذا الحزب باتصالاته مع الحركة الصهيونية وباستغلال التمايز القائم بين الريف والمدينة، وذلك عبر تفسيرات ووعود لا أساس لها، خدمة للصهيونية والانتداب. وكان الحزب عبارة عن مجموعات انتشرت في الخليل ونابلس وجنين، تتلاقى جميعها على الرأي القائل بضرورة التعاون مع حكومة الانتداب[٥٥].

وقد اسهمت هذه النشاطات الانشقاقية في اضعاف اللجنة التنفيذية؛ اذ بلغ ضعفها حد قبول مطالبة حزبي «الزراع» و«الوطني»، في أواخر العام ١٩٢٤، بالمشاركة في اللجنة التنفيذية، بمقاعد مساوية لمقاعد الاطراف الاخرى؛ الا ان قواعد اللجنة التنفيذية، والمتمثلة في الجمعيات الاسلامية ـ المسيحية، رفضت هذا الاتجاه وأفشلته[٥٦].

وفي سياق شق الحركة الوطنية الفلسطينية وتأسيس البدائل للجنة التنفيذية، تأسس، في نابلس، في أواخر نيسان (ابريل) ١٩٢٥، حزب الاهالي. وكان من ابرز شخصياته عبد اللطيف صلاح وعادل زعيتر؛ وهدفه اصلاح ما ارتآه خللاً في الحركة الوطنية. وكذلك تأسس، في يافا، في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٧، الحزب الحر الفلسطيني. لكن هذا الحزب سرعان ما تلاشى. وعلى الرغم من كل هذه المحاولات، تمكّنت اللجنة التنفيذية من المحافظة على قدرتها، في اطار مقاومة السياسة البريطانية والصهيونية. واتضح ذلك يوم زار بلفور فلسطين، حيث عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعاً لها واصدرت بياناً حثّت فيه على الاضراب العام يوم وصول بلفور في ٢٧ آذار (مارس) ١٩٢٥[٥٧]. والواقع، ان اللجنة نجحت في مسعاها ذاك.

واذا كان تأسيس الاحزاب السابقة، تمّ بتشجيع من الانتداب البريطاني، في محاولة لاضعاف اللجنة التنفيذية، فان اللجنة ذاتها شهدت من الداخل محاولات وطنية عدة للخروج من اطارها، على ارضية الاقتناع بضعفها وعجزها عن مواجهة التحديات المستجدة.

آخر المؤتمرات

عقدت اللجنة التنفيذية المؤتمر العربي الفلسطيني السابع في القدس من ٢٠ ـ ٢٧ حزيران (يونيو) ١٩٢٨. وبلغ عدد حضوره رقماً عالياً بالمقارنة مع المؤتمرات الستة السابقة، لأن بعض الحضور كان ترضية لهذه الفئة أو تلك.

وانتخب المؤتمرون لجنة تنفيذية مؤلفة من ٤٨ عضواً، كانت، في الواقع، شكّلت آخر اللجان. وبسبب حالة الوهن التي المّت بها، ارتضت اللجنة بمشاركة المعارضة بالمناصفة في المؤتمر وفي تشكيلاته القيادية، فكان في مقابل كل «مجلسي» «معارض» له، الامر الذي أدى الى حالة من الشلل والانشقاق، بدلاً من تنشيط اللجنة والمحافظة عليها[٥٨]. وعلى الرغم من محاولات الترقيع التي اعقبت ذلك، الا ان وتيرة الانشقاق تواصلت الى حد ابدت اللجنة استعدادها لأن تحل نفسها وتفسح في المجال للمنشقين لكي يختاروا لجنة تنفيذية مؤقتة على أساس المساواة للطرفين في العضوية (ستة لكل فريق)[٥٩]. وكان من نتائج هذا الاجراء ان تفاقمت حالة التفكك، وساد الطابع الشخصي والمحلي، واشتد التنافس، وعنفت المهاترات في كثير من اجتماعات اللجنة[٦٠].